

- ١ - تلاحظ الأهمية الجوهرية للجهود الوطنية والتعاون الدولي لتحقيق الإعمال الكامل والفعال لكافة حقوق الإنسان المعترف بها في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان :
- ٢ - تناشد جميع الدول أن تتبع سياسات تهدف إلى إعمال وتعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية المعترف بها في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وغيرها من الصكوك الدولية :
- ٣ - تطلب إلى لجنة حقوق الإنسان أن تولى مزيداً من العناية إلى إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إطار البنود ذات الصلة من جدول الأعمال :
- ٤ - تحبّط علىَّ مع التقدير بتقرير اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن دورتها الأولى (١١) بما في ذلك ما أقرته اللجنة من اقتراحات ووصيات ذات طابع عام :
- ٥ - تويد دعوة اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في فبراير ١٩٨٧/٥ الموزع في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٧ ، إلى النظرمرة أخرى في دورتها القادمة في تجميع التوصيات الواردة في المحاضر الموجزة لتلك اللجنة فيما يتصل بأعمالها المقبلة . مع إلاء اهتمام خاص إلى الممارسات التي تتبعها الممثّلات التّعاوُدية الأخرى . بما في ذلك قيام اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بإعداد تعليقات عامة :
- ٦ - تطلب إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن تولي الاعتبار الواجب للخبرة المكتسبة في فريق الخبراء الحكوميين العامل الخاص بالدوره والمعنى بتنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٢) والبروتوكول الاختياري المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٣) .
- وإذ تحبّط علىَّ بتقرير الأمين العام (١٤) عن حالة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٢) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٣) والبروتوكول الاختياري المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٣) .
- وإذ تسلّم بما للجنة المعنية بحقوق الإنسان من دور هام في تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري المتعلق به .
- وإذ تضع في اعتبارها المسؤوليات الهامة التي يضطلع بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بالعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان .
- وإذ ترحب بإنشاء اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٧ - تحتَّث مُرَّةً أخرى جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن تفعل ذلك، وأن تنظر أيضاً في أمر الانضمام إلى البروتوكول الاختياري المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية :

٨ - تدعى الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية إلى النظر في إصدار الإعلان المنصوص عليه في المادة ٤١ من العهد :

٩ - تشدد على أهمية تقييد الدول الأطراف إلى أقصى حد بالالتزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، وبموجب البروتوكول الاختياري المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في الحالات التي ينطبق فيها هذا البروتوكول :

١٠ - تؤكد على أهمية تفادي الانتهاك من حقوق الإنسان بقيدها ، وتشدد على ضرورة الالتزام الدقيق بالشروط والإجراءات المتفق عليها للتقييد بموجب الفقرة ٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، مع مراعاة حاجة الدول الأطراف إلى تقديم أكمال المعلومات في حالات الطوارئ حتى يمكن تقدير تبرير وسلامة الإجراءات المتخذة في هذه الظروف :

١١ - تناشد الدول الأطراف أن تحرى استعراضاً لتحديد ما إذا كان ينبغي التمسك بأي تحفظ أبدى فيما يتعلق بأحكام العهدين الدوليين المختصين بحقوق الإنسان :

١٢ - تحتَّث جميع الدول الأطراف على إيلاء العناية الفعلية لحماية وتعزيز الحقوق المدنية والسياسية ، فضلاً عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية :

١٣ - تحتَّث الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والوكالات المتخصصة ، وهيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة ، على تقديم التأييد والتعاون الكاملين إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية :

١٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل إبقاء اللجنة المعنية بحقوق الإنسان وللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على علم بالأنشطة ذات الصلة للجمعية العامة ، والمجلس الاقتصادي الاجتماعي والاجتماعي ، ولجنة حقوق الإنسان ، ولجنة مركز المرأة ، وللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ، ولجنة القضاء على التمييز العنصري ، وللجنة المعنية

١٧/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٥ . لمراقبة تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،

وإذ ترحب بتقديم التقرير السنوي للجنة المعنية بحقوق الإنسان<sup>(٩٣)</sup> والتقرير الأول للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية<sup>(٩٤)</sup> ، إلى الجمعية العامة ،

وإذ تلاحظ مع القلق الحالة الحرجة فيها يتعلق بالتقديرات التي تختلف عن تقييمها الدول الأطراف في العهدين الدوليين المختصين بحقوق الإنسان ،

١ - تحيط علىًّا مع التقدير بتقرير اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن دورتها التاسعة والعشرين والثلاثين<sup>(٩٥)</sup> . وتعرب عن ارتياحها للطريقة الجادة والبناءة التي تواصل بها اللجنة اضطلاع بوظائفها :

٢ - تحيط علىًّا كذلك مع التقدير بتقرير اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بما في ذلك الاقتراحات والتوصيات ذات الطابع العام التي وافقت عليها اللجنة :

٣ - تعرب عن تقييمها للدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي قدمت تقاريرها إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ، بموجب المادة ٤٠ من العهد . وتحث الدول الأطراف التي لم تقدم بعد تقاريرها على أن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن :

٤ - تحتَّث الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، التي طلبت إليها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان موافتها بعلومات إضافية ، على أن تتمثل هذا الطلب :

٥ - تشني على الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي قدمت تقاريرها بموجب المادة ٦٦ من العهد . وتحث الدول التي لم تقدم بعد تقاريرها على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن :

٦ - تلاحظ مع الارتياح أن أغلبية الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، وعددًا متزايدًا من الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، قد أوفدت خبراء يمثلونها لتقديم تقاريرها ، مما ساعد هيئتي الرصد المعنين في أعمالهما . وتأمل أن تقوم جميع الدول الأطراف في كلا العهدين باتخاذ الترتيبات اللازمة لتأمين مثل هذا التمثيل في المستقبل :

(٩٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والأربعين . الملحق رقم ٤٠ (A/42/40).

## ١٠٤/٤٢ - السنة الدولية لمحو الأمية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى فرارها ١١٨/٤١ المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ،

وإذ تشير إلى فرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٨٠/١٩٨٧ المؤرخ في ٨ نوؤيل ١٩٨٧ ، الذي أوصى فيه المجلس الجمعية العامة بأن تعلن سنة ١٩٩٠ سنة دولية لمحو الأمية ،

وإذ تذكر بأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان<sup>(٢)</sup> والuded الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية<sup>(٣)</sup> يسلمان بأن لكل سلحفاً غير قابل للتصرف في التعليم ،  
وإذ تضع في اعتبارها أن محو الأمية من أهم أهداف الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث<sup>(٤)</sup> .

وإذ تسلم بأن القضاء على الأمية يشكل شرطاً أساسياً لكفالة الحق في التعليم ،

وإذ تشدد على أن اتساع نطاق الأمية ، لا سيما في كثير من البلدان النامية ، يعيق جدأً عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقدم الثقافي والروحي .

وإذ تشدد كذلك على أن هذه الحالة لا تنسى على الإطلاق مع ما تطلبه أوجه التقدم العظيم في الثورة العلمية والتقنية التي شهدتها الجنس البشري .

وأقتناعاً منها بأن عملية التعليم يمكن أن تسهم مساهمة لا غنى عنها في تحقيق التقدم الاجتماعي والتفاهم المتبادل والتعاون بين الدول .

وإذ تضع في اعتبارها أن محو الأمية يستدعي التعاون على الصعيد العالمي والمساركة في الجهد ،

وإذ ترى أنه ينبغي التسليم بأن القضاء التام على الأمية في جميع مناطق العالم يمثل هدفاً ذو أولوية لدى المجتمع الدولي ،

وأقتناعاً منها بأن وضع استراتيجية عالمية لمحو الأمية وتنظيم حملة على نطاق العالم لتعليم القراءة والكتابة سيعززان تعميق تفهم الجمهور العالمي لمختلف جوانب مسكلة الأمية وسيساعدان على تكثيف الجهود الرامية إلى نشر الابرام بالكتابه والقراءة والتعليم .

بالقضاء على التمييز ضد المرأة . ولجهة مناهضة التعذيب . المنشأة حديثاً . وكذلك اللجان الفنية الأخرى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات المتخصصة . عند الافتراض ، وأن يحيل أيضاً إلى تلك الهيئات التقارير السنوية للجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية :

١٥ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين تقريراً عن حالة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والبروتوكول الاختياري المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية :

١٦ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يضمن ، في إطار الموارد القائمة ، أن توفر للجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القدرة على عقد الدورات اللازمة ، وأن تزودوا بالدعم الإداري والمعاضر الموجزة :

١٧ - تطلب كذلك إلى الأمين العام أن يضمن فيام مركز حقوق الإنسان التابع للأمانة العامة بتقديم المساعدة الفعالة للجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تنفيذ الولاية الخاصة بكل منها .

١٨ - تحدث مرة أخرى الأمين العام على أن يقوم ، مع مراعاة املايات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ، باتخاذ خطوات متسقة بالتصسيم ، في إطار الموارد القائمة ، لزيادة العرض بأعمال تلك اللجنة . وكذلك بأعمال اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية :

١٩ - تدعى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى استكشاف طرق أخرى للإسراع بالنظر في التقارير الدورية :

٢٠ - ترحب بنشر المجلدات الأولى من الوثائق العامة الرسمية للجنة المعنية بحقوق الإنسان ، وتتطلع إلى نشر المزيد من المجلدات في وقت مبكر :

٢١ - تشجع جميع الحكومات على أن تنشر ، بأكبر عدد ممكن من اللغات ، تصوّص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والبروتوكول الاختياري المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . وأن توزعها وُسرف بها على أوسع نطاق ممكن في أراضيها .